



"الكردستاني" يعد حقل القومية خطأ أحمر

المحكمة الاتحادية: التعداد العام لا علاقته له بالمادة ١٤٠ من الدستور بابان: لا نشاط لدولة مالم يوفر له التعداد البيانات المطلوبة

العامة لامم المتحدة عندما اخترارت هذا اليوم للاتصال لم يكن امراً اعتباطياً حوله هناك على ان التعداد يضفي الشرعية والاعتراف لما يوفره من احصاءات فمن دونه لا يمكن التحدث مهدي العلاقو رئيس الجهاز المركزي للإحصاء تحدث عن تاريخ الاحصاءات في العراق منذ ان كان لاغراض النفوس والجنسية عندما كان مرتبطة بوزارة الداخلية وصولاً الى

تحوله لاغراض تنمية بعد ان طبق عليه قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته.

وزاد العلاقو ان الوزارة قاتت بإجراء عدد من الخطط الاستراتيجية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة من ضمن هذه الإجراءات العمل على سن قانون جديد للإحصاء بعد ان انتقى مجلس شورى الدولة من ملاحظاته وهو الان

باتنتار اليمان لتنقيريه، لاقى الى ان الجهاز المركزي للإحصاء سيكون المرجعية الموثوقة للاحصاء والبيانات، وسيعمل على الالتزام بالمنهجية والالتزام بالمعايير الدولية.

في حين ثبتتني تعييني خضر يوسف المدير التنفيذي للتعداد العام عن الاسس القانونية التي يستند اليها التعداد حيث اشارت الى ان قانون ٢١ لسنة ١٩٧٢ وقانون ٤٠ لسنة ٢٠٠٨

وقرار مجلس الوزراء المرقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ اضافة الى قانون المعاشرة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٠ منهية الى ان عملية التعداد تمر بخمسة مراحل متصلة ومترابطة وهي التحضير والعمليات الميدانية والتوزيع من ثم التقليم والتحليل، مبنية ان الجهاز سيستخدم طريقة دينية وهي

الضفوية في قراءة ورقة البيانات لخارج النتائج بصورة سريعة.

المتحدة في كلمتها التي القت في افتتاحيتها على ان التعداد يضفي الشرعية والاعتراف لما يضفيه من احصاءات فمن دونه لا يمكن التحدث عن شرعية لها، مضيفة ان الجمعية

وتشمل بيانات التعليم والمستوى المعرفي والثقافية والدين والسنن وبطائق اخرى.

وحديث ان التعداد العام للسكان الذي يجري كل عشر سنوات (المادة ٩) يشمل احياء العراق والمواطنين كافة وان الإحصاء يشمل شريحة معينة او منطقه معينة وان قانون المعاشرة العامة

الاتحادية رقم ١٠ لسنة ٢٠١٠ فقد أقر المعاشرة في جميع أنحاء العراق في مدة لا تتجاوز ٢٠٠٥ التي اعتمدت أحكام المادة ١٤٠ (٤/٥/٢٠١٠) من قانون إدراة

العراقية للمرحلة الانتقالية قد رسمت آلية معنية للإحصاء ويجري اكمال مطالبات التطبيق في

المناطق المتاخمة فيها وإجراء إحصاء شفاف فيها وينتهي الأمر بإجراء استئناف التحديد الشهيد

لتها وان هدف هذا الإحصاء وثراه هو غير ديف واثر التعداد العام للسكان المقرر

ببغداد ٢٠١٠/١٢/٢٠١٠ ولا يكون بدليه و هذا ما وصلت اليه المحكمة الاتحادية

العام العالمي الأضافي ٢٠١٠/١١/٢٠١٠.

للقومية اهمية خاصة، متقدماً الاطراف التي

تبدي مخاوفاً من هذا الاجراء على اساس وجود

بيانات تتنهى بها تلك المخاوف.

ولفت عبدالله الى وجود مفاوضات ومبادرات

بين اقليم كردستان وبعض المحافظات التي

تبدي هذه المخاوف وغيرها وجرى البحث

في عدة مقررات من بينها اجراء التعداد في

المحكمة العليا ببغداد في حدث لـ "المدى" الى ان مجلس الوزراء رفع طلبها الى

المحكمة الاتحادية العليا ببيان وجهة نظرها

بمساندة الرطب بين التعدين، لاقى الى ان سبب

هذا الطلب كون التعداد العام هو لاغراض تنمية

اما الاصحاء الوارد في المادة ١٤٠ فهو لاغراض

مسجحة وتقطيعية.

من جانبه، رحب التحالف الكردستاني بقرار

الحكومة فيما يتعلق بالموازنة في استمراره

التجدد خطأ أحمر لا يمكن التجاوز عليه.

و أكد تجنب عبد الله في حدث لـ "المدى" أن

القوى الكردستانية كانت تتوقع مثل هكذا

قرار مثلاً تتوعد ان يجري التعداد في موعد

تحريم قوية اساسية في بغداد.

ومن جانب اقامت وزارة التخطيط والتعاون

الامني برعاية رئيس الوزراء نوري المالكي

والنزاع في بلدان العالم وحتى الاسواق تثار

والراجح في قاءة نصب

كرستين مكتن الممثلة عن الامم

ومتخضع محطات معالجة مياه الصرف او

بها، فاي انشطة تقوم بها الدولة

لابد لها ان تستعين بما يوفره العمار

من قاعدة بيانات.

وكانها شدت

بها، فاي انشطة

يمكن تفتيتها في عام، يتم تجاهله

للسنة الثالثة على التوالي.

ويتم تجاهله في كل من اقسامها

وهي اصحاب

البيئة والبيئة

والبيئة والبيئة